

**إستدامة المؤسسات المصغرة ضرورة وضمان من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية  
في الجزائر - حالة مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف بتلمسان -**

**The durability of small businesses is a necessity and a  
guarantee for achieving economic and social  
development in Algeria.- The case of traditional  
industrial and craft institutions in Tlemcen -**

<sup>1</sup>سعيد بن أحمد

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت -الجزائر-

[Said.benahmed@univ-temouchent.edu.dz](mailto:Said.benahmed@univ-temouchent.edu.dz)

محمد بوطوبة

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت -الجزائر-

[boutoubaamed@gmail.com](mailto:boutoubaamed@gmail.com)

قُدم للنشر في: 19.09.2023 & قُبِل للنشر في: 15.12.2023, نشر في: 2023-12-26

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة إستدامة المؤسسات المصغرة ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف كونها أداة فعالة للتنمية الإقتصادية المستقبلية، والكشف عن مدي أهميتها، من حيث توفيرها لمناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة، والرفع من المستوى المعيشي للأفراد، فضلا عن دورها في الإنتاج والإستثمار السياحي، وسنركز بدرجة أكبر على الجزائر وتجربتها التنموية في هذا المجال، وإتخاذها عينة من مجالات نشاطات هذه المؤسسات المتمثل في الصناعة التقليدية والحرف الوطنية، ولتجسيد أحسن لأهمية هذا القطاع، سنحاول تسليط الضوء على واقع وعمل غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان وتحليل نتائج إقامة هذا النوع من المؤسسات المصغرة على الواقع التنموي الجزائري والوقوف خاصة على أهم العقبات والصعوبات التي تطال مثل هذه المشاريع. خلصت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعد قاطرة مهمة في تنمية الإقتصاد الوطني، وتحقيقه جزء هام من القيمة المضافة مقارنة بالقطاعات الأخرى قائم بدرجة أولى على إستدامة مؤسساته وضمان نجاح المشاريع في هذا المجال، فبالرغم من تدخل الدولة إلا أن هذه المؤسسات المصغرة لا زالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات وصلت بها إلى حد التوقف أو الغلق، وعليه وجب توفير الظروف الملائمة، وتدخل حكومي بسياسات أكثر فاعلية، خيار الإستثمار المجدي، لا خيار زيادة الإنفاق بدون فعالية إقتصادية واضحة.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة، قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، المؤسسات المصغرة، ولاية تلمسان.

**تصنيف** Q01, R39, M19:JEL

**Abstract :**

This research paper aims to study the sustainability of small businesses in the traditional industrial and craft sector, as they are an effective tool for future economic development, and to reveal the extent of their importance, in terms of job creation, reducing unemployment rates and raising people's standard of living, as well as their role in tourism production and investment. We will focus on Algeria and its experience of development in this field, taking it as a sample of the areas of activity of these institutions represented by the traditional institutions of national industry and craftsmanship. To better embody the importance of this sector, we will attempt to shed light on the reality and work of Tlemcen's Chambre de l'Industrie et de l'Artisanat Traditionnels and analyze the results of setting up this type of institution. synthesis of the reality of Algerian development, specifically highlighting the most important obstacles and difficulties affecting such projects.

The study concluded that the traditional industry and handicrafts sector is an important driving force in the development of the national economy, and that achieving a significant share of added value compared to other sectors depends above all on the sustainability of its institutions and on ensuring the success. of projects in this field. Despite government intervention, these small institutions are still facing... Many problems and difficulties have reached the point of stoppage or closure, and so it is necessary to provide the appropriate conditions, and government intervention with more effective policies, the This is a feasible investment option, not an increase in spending without clear economic efficiency

**Keywords:** sustainable development, traditional industrial sector in Algeria, small businesses, Tlemcen State.

**Jel Classification Codes :** Q01, R39, M19

**المقدمة:**

من أهم التطورات الحاصلة خلال العقود الأخيرة في الفكر والأدبيات التنموية الحديثة " التنمية المستدامة "، فباعتبارها قضية مصيرية مستقبلية لا تتحقق من فراغ، تستدعي ضرورة تعاون كافة الهيئات والأجهزة الحكومية والمنظمات باختلاف أنواعها، وكذا المواطنين أنفسهم، بل الإستثمار الأمتل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة وفق إطار يقدر البيئة ويحميها، نجد أن إدارة البيئة في المؤسسات لها نفس أهداف الإدارة والتسيير الإقتصادي، وهي تحقيق الرفاهية الدائمة، وفي ظل التغيرات العميقة التي يمر بها الإقتصاد العالمي والتحديات التي طرحها النظام الإقتصادي عامة وبيئة الأعمال خاصة، برزت توجهات حديثة متنامية على جميع الأصعدة كالإنتفاخ على الأسواق الخارجية وكذا التطورات التكنولوجية المتسارعة والمتمثلة في مختلف مظاهر العولمة، ناهيك عن الأزمات الصحية العالمية و تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي نتيجة الحرب الواقعة بين الدولتين روسيا و أوكرانيا، ما رفع من وثيرة المنافسة وفاقم حدة التضخم بالإضافة إلى إزداد تدخل الدولة المباشر والغير المباشر في النشاطات الإقتصادية، ما إستلزم على كافة الدول التأقلم السريع مع هذه التغيرات، فعلى غرار أي منظمة إقتصادية، فإن أول ما تقوم به المؤسسات المصغرة منذ بداية إنشائها هو تحديد الأهداف والغايات، ولعل أبرزها تعظيم الأرباح وضمان البقاء، ولا يتسنى هذا إعتقادا على المورد المالي والمادي فقط ولكن البشري أيضا، وذلك لتمييزه بامتلاك المعارف والمهارات والخبرات. الجزائر على غرار العديد من هذه الدول، تسعى جاهدة إلى بناء إقتصاد متكامل قائم على إنشاء وتنمية عدد هائل من المؤسسات الجديدة المصغرة وفعالية، والتي من شأنها أن تمنح التنوع في المخرجات وتنشيط سوق العمل وكذا تحقيق الأمن الغذائي، بعيدا عن الطاقة للوصول إلى منتجات صديقة للبيئة، شريطة الدراية الجيدة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة، وتجنب الإنحرافات والأزمات الفجائية، و كإجراء إستراتيجي قامت الحكومة الجزائرية بإدماج قطاع الصناعات

التقليدية و الحرف مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية، كونه أحد الركائز المتينة لإنشاء مثل هذه المؤسسات و القادر على إنشاء مناصب شغل بتكلفة متواضعة، تأمين القدرات المحلية والمحافظة على الأصالة والتراث، تنمية العمل بالبيت الممارس غالبا في المناطق الريفية، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

### الإشكالية:

يهدف معرفة بعض الحقائق حول مساهمة المؤسسات المصغرة في التنمية الاقتصادية الوطنية هذا لما تمتلكه من محفزات إستثمارية وغير مكلفة ويسبب ما يميزها من المرونة والقدرة على التغيير السريع وعلى الابتكار والتطوير، إلا أنها الأكثر عرضة للتعرثر والزوال، بسبب عدة دوافع كصعوبتها في الحصول على التمويل اللازم، سوء الإدارة، غياب التخطيط والتحليل والدراسات المتعلقة بتقييم الأداء...، ويهدف دراسة بعض خصوصيات هذا النوع من المؤسسات وما تقدمه من معارف التي قد تطبق على جميع المؤسسات المماثلة لها، وبغرض إعطاء نظرة واقعية وعملية عن هذا النوع من المشاريع، سنحاول تسليط الضوء على عينة من مجالات نشاط هذه المؤسسات، وهي الصناعة التقليدية بالجزائر التي هي محل إهتمام السلطات العمومية والمنظمات العالمية كونها قطاعا إقتصاديا متكاملًا، وللتوضيح أكثر و تمحيص أدق لأهمية هذا القطاع، سندعم بحثنا بتجارب بعض الأعمال المتخصصة في الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان، ونحاول تحليل نتائجها من خلال إسقاطها على الواقع التنموي الجزائري. وفي هذا السياق ولإثراء هذا الموضوع قمنا بعرض هذا الطرح من خلال الإشكالية العامة التالية:

\_\_ ما مدي إسهام إستدامة المؤسسات المصغرة ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، سنتطرق للمحاور التالية:

\_\_ مفهوم التنمية المستدامة للمؤسسات المصغرة في ظل التحديات البيئية المعاصرة؛

\_\_ مدخل مفاهيمي تشخيصي عام لقطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات المصغرة في الجزائر، وبيان إستراتيجية الجزائر

لتطويره، وصولا إلى إبراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية؛

\_\_ واقع المؤسسات المصغرة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان.

### فرضيات البحث:

سنعمل على إختبار مجموعة من الفرضيات التي هي عبارة عن إجابة مؤقتة للإشكالية العامة التي تقوم عليها الدراسة:

\_\_ يعتبر الهدف الأساسي لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف هو إعداد مؤسسات مصغرة ناجحة تستطيع البقاء والإستمرار في ظل التغيرات الإقتصادية الراهنة.

\_\_ ترقى المؤسسات المصغرة المنشأة في مجال قطاع الصناعات التقليدية والحرف للدور التنموي المطلوب منها.

### أهداف البحث:

نتطلع للوصول إلى نتائج نذكر منها:

\_\_ تثبيت مكانة التنمية المستدامة كحل بديل للإستغلال الموارد وتوجيه الإستثمار والتغيير المؤسساتي لدعم تنمية المجتمعات إجتماعيا واقتصاديا، وتجنب الصدمات.

\_\_ الإعتراف بالدور الكبير الذي يمكن للمؤسسات المصغرة أن تلعبه لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

\_\_ رصد واقع ومساهمة مشاريع الصناعة التقليدية والحرف ومنها الناشطة بولاية تلمسان كونها مؤسسات إقتصادية قائمة من أجل تحقيق الثروة وتوفير مناصب الشغل وتوفير الإيرادات المالية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا في تبيين الإستثمار في الصناعة التقليدية والحرف باعتبارها أحد الركائز المتينة لإنشاء المؤسسات المصغرة التي تكون النسيج الإقتصادي الجزائري، وذلك من خلال حشد الموارد والإمكانات المحلية والوطنية اللازمة، وتوجيهها بشكل صحيح بغرض تعظيم

دورها في تحقيق تنمية إقتصادية دائمة، بدمج الشباب وخاصة البطالين وخريجي المؤسسات التكوينية ضمن هذه الأنشطة، وتمكينهم من إنشاء مؤسسة خاصة بهم والحرص على إستدامتها بإستغلال كل الإمتيازات المتاحة لهم من أجل إنجاحها.

### المنهج المتبع:

إرتأينا إعتداد المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي بغية الإحاطة والإلمام بكافة جوانب موضوع بحثنا، ومحاولة منا الإجابة على إشكالية دراستنا قصد وصف وإظهار حقائق إقتصادية ورؤى إستشرافية تخص كل من ظاهرة إستدامة المؤسسات المصغرة الإقتصادية، مع إختيار تخصيص تقييمي ووضع تحليلي لوضعية مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان كعينة، معتمدين على معلومات وإحصائيات مقدمة من طرف أعضاء القائمين على هذه الغرفة لما لها من معرفة و مساهمة فعالة في الإقتصاديات المحلية، و تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، بالإضافة إلى رفع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

### 1. مفهوم التنمية المستدامة للمؤسسات المصغرة في ظل التحديات البيئية المعاصرة:

قصد تحديد مفهوم إستدامة المؤسسة لايد من التطرق لبعض المفاهيم التي تناولتها البحوث والمؤلفات ذات الصلة بالموضوع، فالعديد من الأشخاص يعتبرون أن التنمية المستدامة قضية أخلاق وإنسانية، فيما يعتبرونها آخرون نموذج بديل أي قضية تنمية بيئية، أما عن الفئة المتبقية فيعتبروها قضية مصير ومستقبل لأنها تعني بمستقبل الأجيال القادمة، كما أقر العديد من الباحثين أن تجسيد مبادئ الإستدامة في المؤسسات المصغرة هو عامل رئيسي للنمو الإقتصادي والإجتماعي والبيئي المستدام، ويستندون في ذلك إلى أن كل دولة لديها مؤسسات مستدامة تكون دائما مرتبطة بإرتفاع كبير في الدخل القومي وبنمو مجتمعي أخلاقي.

#### 1.1 تعريف إستدامة المؤسسات المصغرة:

حسب معجم المعاني الجامع (موقع معاني): تم تعريف الديمومة لغة على أنها (إسم)، وهي مصدر الفعل دام ونقول ديمومة العمل أي: دوامه وإستمراره.

إن مصطلح التنمية المستدامة مفهوم جديد، نشأ في أوائل التسعينات، وكان ذلك منذ إنعقاد قمة الأرض سنة 1992، وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تطورت لتصبح الإستدامة مدرسة فكرية تنتشر في جميع أنحاء العالم، تبتتها العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية، وقد تم تعريفها رسميا من طرف اللجنة العالمية للبيئة كما يلي " التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمتطلبات الحاضر بدون حرمان الأجيال المستقبلية من الاستجابة لمتطلباتهم"<sup>2</sup>.

وتعرف الاستدامة أيضا على أنها: " ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية إحتياجاتهم "<sup>3</sup>

وإذا ما رجعنا لحقيقة الأمر فإننا نجد أن أهل الإختصاص قد أجمعوا على أن مفاهيم الإستدامة تختلف باختلاف المنظور الذي ينظر لها من خلاله، فهناك المنظور الإقتصادي، المنظور البيئي، والمنظور الإجتماعي وذلك كما يلي:

- من المنظور الإقتصادي: تعني الإستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاهية الإقتصادية لأطول فترة ممكنة، وتقاس بمعدلات الدخل والإستهلاك.
- من المنظورين الإقتصادي والإجتماعي: الإستدامة تعني الإهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة.

<sup>2</sup> Paolo Baracchini (2004), *Guide de la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001*, 2ème édition, presse polytechniques et universitaires ramandes, Italie, p 3.

<sup>3</sup> العايب، ع. ا، وابن عبد الله، أ، 2017، الملئقى الوطنى حول سدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: السياق والتحديات. الوادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي / الجزائر، ديسمبر (07-06)، ص 04.

وقد تم دمج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة) في إطار حكم راشد.

### 2.1 أبعاد إستدامة المؤسسات المصغرة:

إن توليد قيمة مستدامة يجب أن تأخذ المؤسسة الجانب الاجتماعي والبيئي بعين الاعتبار، فأهمية إستدامة المؤسسات تظهر من خلال ثلاثة أبعاد تتمثل في الجدوى الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية بحيث تكون هذه الأبعاد مترابطة بطرق متعددة حيث لا يمكن للمسؤولية الاجتماعية والبيئية أن تبقى بمعزل عن الجدوى الاقتصادية، كما يجب على المؤسسات الإستمرار في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع من أجل تحقيق النمو والأرباح<sup>4</sup> فلقد وضع موسشيت (1997) أبعاد الاستدامة، وقسمها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية " البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي" والجدول الموالي يبين مضمون كل بعد:

**الجدول رقم (01): أبعاد الاستدامة حسب تقسيمات موشيت:**

| البعد الاقتصادي          | البعد الاجتماعي     | البعد البيئي         |
|--------------------------|---------------------|----------------------|
| العدالة الاقتصادية       | المشاركة الشعبية    | النظم البيئية        |
| النمو الاقتصادي المستدام | المساواة في التوزيع | التنوع البيولوجي     |
| إشباع الحاجات الأساسية   | التنوع الثقافي      | الإنتاجية البيولوجية |
| كفاءة رأس المال          | استدامة المؤسسات    | القدرة على التكيف    |
|                          | الحراك الاجتماعي    | الطاقة               |

**المصدر:** محمد غنيم عثمان وأبو زنت ماجدة، (2008)، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة. مجلة دراسات 35(1)، ص.ص (172-180).

فيما أكد بوزيداوي (2015)<sup>5</sup> على أن بقاء المؤسسة على المدى الطويل وإستمرارية نشاطها يتأثر بشكل كبير من خلال إنعكاسات نشاطها الاقتصادي على المجتمع والبيئة.

### 3.1 خصائص التنمية المستدامة:

تكمن مميزات التنمية المستدامة وخصائصها فيما يلي:

— وضع الإهتمام بالاحتياجات الأساسية للأفراد في المقام الأول، مع تخصيص الطبقة الفقيرة الإهتمام الأكبر، وجعلهم مقاماً مُستهدفاً من أهداف التنمية المستدامة؛

— الإستغلال الأمثل للموارد، وذلك بتحقيق التنسيق والتكامل الدولي بين الدول الغنية والفقيرة؛

— الإهتمام البالغ بالمحيط الحيوي ومحتوياته كافة، وخاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية بحيث يجب مُراعاة حقوق الأجيال القادمة والحفاظ عليها؛

— يُعدُّ البُعد الزمني أساساً في خطط عمل التنمية المستدامة، إلى جانب بعديها الكمي والنوعي، فهي تمتاز بطول مداها.

<sup>4</sup> ميمون الطاهر و غلاب فاتح، (2017)، إطار مقترح للنقير المحاسبي عن إستدامة المؤسسات الاقتصادية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية 1 (1)، ص 224.

<sup>5</sup> بوزيداوي محمد. (2015). الاستدامة على مستوى المؤسسات رهان أم تحدي. المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية 2 (1). ص 175.

#### 4.1 أهمية التنمية المستدامة:

إن الإهتمام العام المتزايد بأبعاد التنمية المستدامة كان نتيجة إعادة النظر في الأفكار السائدة في الإقتصاد وأدواته، والسياسات الإجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر تعزيز النمو الإقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، فأهمية ودور هذه التنمية المستحدثة بالنسبة للمؤسسة يكمن في:

- ضمان التوصل إلى إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وإيجاد حلول كفيلة للقدرة على التكيف مع آثاره؛
- القضاء على الفقر والجوع وضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاهية للجميع: حيث لا يتسنى هذا الأمر، إلا بتوفير الأمن الغذائي من خلال تعزيز الزراعة، وإتاحة وظائف مستدامة، وتأمين صحي للكل؛
- العدل بين الجنسين فيما في ذلك التعليم الجيد: فالإنصاف وتحسين معاش الناس ضرورة من ضروريات وجود عالم مستدام ينعم بالإزدهار والسلام؛
- تستهدف التنمية المستدامة إنتاج وإستهلاك بشكل أفضل وبتكلفة أقل فإمكانية حصول الجميع على مياه وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة: هما أمران ضروريان لتحقيقها؛
- الإستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق التنمية المستدامة: لهذا وجب تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الإبداع والإبتكار؛
- يتطلب بناء مؤسسات مصغرة مستدامة خاضعة للمساءلة تبني توحيد الرؤى والأهداف وتكوين شركات ناجعة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

— يساهم تبني الإستدامة والتوجه نحوها: في الإمتثال للتشريعات واللوائح الحكومية وقوانين الصناعة، مما يحسن العلاقات مع أصحاب المصالح ويعزز الولاء والثقة، فالمؤسسات المصغرة تخضع إلى إلزامات أخلاقية وإجتماعية يكون فيها موضوع الإستدامة ضمن إستراتيجياتها، بحيث يمكن خلق قيمة مالية للمؤسسة من خلال تحسين الإيرادات وذلك بزيادة مبيعاتها، وتخفيض التكاليف بسبب التحسينات العملية وانخفاض في الغرامات التنظيمية<sup>6</sup>

#### 2. مدخل مفاهيمي تشخيصي عام لقطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات المصغرة في الجزائر:

يرجع تاريخ الصناعات التقليدية الوطنية إلى العصور القديمة، أين سكن الإنسان الكهوف والمغارات واعتمد كلياً على الطبيعة في مأكله ومشربه، وبالرغم من أنّ أغلب أراضي الجزائر مناطق صحراوية قاحلة، إلا أن تنوعها السكاني والإختلاف الكبير إنعكس على القطاعات الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالحرف القديمة والصناعات التقليدية، حيث يعبر عن هذه الصناعات بأنها " أشغال يدوية يتم القيام بها في المنازل، وغالباً ما تقوم بها النساء، ويعتبر سكان الأرياف من أكثر فئات المجتمع محافظةً عليها ".

#### 1.2 تعريف الصناعة التقليدية والحرف:

إن محاولة إثبات قدرة المؤسسات المصغرة ومن خلالها الصناعات التقليدية والحرف على تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والمجتمع، كونه قطاع تعتمد عليه إقتصاديات دول العالم في تلبية حاجات المستهلكين من المواد المنتجة في منطقة النشاط المحلي، ومنفذا مهما يضمن دخلا يبعدهم عن شبح البطالة والفقر ويفتح أبوابا واسعة للإستثمار غير المكلف ماديا ، دفعنا إلى تخصيص هذا المجال بالبحث والدراسة من أجل تلمين المعرفة عند الشباب و تحفيزهم على الإقبال، لإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم، والعمل على إنجاحها وإستمرارها من خلال المعرفة الصحيحة لمقومات نجاحها ، بالإضافة إلى الإستفادة من مختلف وسائل الدعم والإمتيازات التي تضمنها الدولة لهم، لكن قبل هذا كله إذا أردنا فهم الخصائص الإقتصادية لهذه الصناعة ، توجب علينا دراسة مميزات الخاصة المرتبطة بمهنتها كصناعة تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الإقتصادية. المتأمل إلى تسمية النشاط المتمثل في الصناعة التقليدية الحرفية يتبين له بأن هذه الثلاثة المصطلحات يصوغ كل واحد منها مدلول خاص به (الصناعة) ، (تقليد) ، (حرفة) ، فأول عمل إعتدله الإنسان أو قام به

<sup>6</sup> بوزيداوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 175.

ليقتات هو " الحرفة " أو ما يعرف " بالصناعات اليدوية " واستمرت معه وتطورت مع نشاطه الإقتصادي ووسائل الإنتاج، وأصبحت فيما بعد قطاعا إقتصاديا متكاملًا يعتمد قوته من قوة المؤسسات المصغرة. إن تعريف الصناعة التقليدية والحرف تختلف بين دول العالم باختلاف إستعمالاتها وأهدافها، من هذه التعاريف نذكر:

**تعريف المنظمة الدولية للتجارة والتنمية «CNUCED»:** قامت هذه المنظمة بتقديم أول تعريف عن الصناعات اليدوية سنة 1969، ميزت فيها الصناعة التقليدية كالأتي " حيث يطبق تعريف المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنجزة بمساعدة الأدوات والوسائل البسيطة، وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي جزء كبير منها على عمل اليد " <sup>7</sup> وتتميز الصناعات التقليدية عن اليدوية بما يلي: الخصائص الفنية أو التقليدية المرتبطة بمنطقة جغرافية ما أو الدولة المنتج، منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنازل.

أما عن منظمة الأمم المتحدة " اليونسكو " سنة 1997: فلقد عرفت الصناعة التقليدية كما يلي: تعتبر المنتجات تقليدية إذا كانت مصنوعة من طرف الحرفيين يدويا، و/أو عن طريق مساعدة آلة يدوية أو حتى آلة ميكانيكية، بشرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي المركب الأكثر أهمية في المنتج النهائي، تنتج هذه المواد بدون تحديد في الكمية، وباستعمال مواد أولية مستخرجة من موارد طبيعية دائمة <sup>8</sup>. فيما أسدى المجلس العالمي للصناعة التقليدية أربعة تقسيمات للصناعة التقليدية <sup>9</sup>، وعرف كل مجموعة على حدي:

— الإبداعات ذات الطابع الفني للحرفيين: تستعمل فيها مهارات وتقنيات عالية جدا، فهي أنشطة تتعلق بمواد منتجة لها محتوى إبداعي.

— الفنون الشعبية والفلكلورية: تعكس نظرة مشترك للحياة، وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية، فهي كل التعبير المستوحاة من الثقافات المحلية والوطنية، والمواد الاستعمالية أو التزيينية.

— الصناعة التقليدية ما قبل التصنيع: هي ورشات لإنتاج المواد المستوحاة من التقاليد ومهارات الفنون الشعبية، ولكنها مصنوعة يدويا وبكميات كبيرة، وعندما تكثف هذه الطريقة إلى حد الوصول إلى توسيع تقسيم العمل، لا تعتبر آنذاك مواد للصناعة التقليدية، ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة، وتحمل ذوقا محليا وموجهة إلى السوق الواسع.

— الإنتاج الصناعي: يخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.

**تعريف المشرع الجزائري للصناعة التقليدية والحرف <sup>10</sup>:** عرفها في المادتين 5 و 6 بمقتضى الأمر رقم 96 - 01 الصادر في 10 جانفي 1996، كما أنه حدد القواعد التي تحكمها كما يلي:

"الصناعة التقليدية والحرف هي نشاط إنتاج أو إبداع، أو تحويل، أو ترميم في، أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يغطي عليها العمل اليدوي، ويمارس بصفة دائمة ورئيسية، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، ويكون هذا النشاط إما فردي، أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية أو ضمن مقولة للصناعة التقليدية."

<sup>7</sup> صديقي شفيقة، (2002)، دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 73.

<sup>8</sup> جلييلة، ب. أ.، (2012)، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010، مذكرة ماجستير. ورقلة: جامعة ورقلة، ص 03.

<sup>9</sup> صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

<sup>10</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2005، الأمر رقم 96 - 01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 هـ الموافق ل 10 يناير 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ص 35.

وتنقسم الصناعة التقليدية حسب مجالات نشاطاتها إلى 11 :

ـ **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية**: هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات

لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي.

ـ **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة**: هي كل صنع لمواد

استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة.

ـ **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات**: هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو

التصليح أو الترميم الفني. وهي صنفان:

✓ منتج حرفي نفعي: وهو منتج يستخدم للاستعمال العادي .

✓ منتج حرفي فني: وهو منتجات تدخل عليها رسومات، نقوشات مميزة، مستمدة من حضارات غابرة للمجتمع،

تستخدم للتزيين في المناسبات.

## 2.2 خطوات إنشاء أو ممارسة نشاط بالجزائر في مجال الصناعة التقليدية

إن إنشاء مؤسسة يعني إعطاء حلول لبعض المشاكل التنموية كتوفير مناصب شغل، الرفع من درجة إستعمال الموارد، إستثمار الأموال،

تسريع الإنتاج، وتشجيع الابتكار في المجال التنظيمي والتكنولوجي، وكذا الحفاظ على العادات والتقاليد العريقة، بعيدا عن الطاقة وصولا

إلى منتجات صديقة للبيئة، وهذا شيء أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يمكن إنجاز مجموعة الخطوات التي يستلزمها إنشاء أو

ممارسة نشاط في الصناعة التقليدية في الجدول رقم 02 التالي كالآتي:

### الجدول رقم 02: خطوات إنشاء مؤسسة مصغرة أو ممارسة نشاط بالجزائر في مجال الصناعة التقليدية والحرف

| الخطوات                                    | الهدف                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|--------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| شراء أو كراء محل                           | إمتلاك محل - تأجير المحل - إنشاء مؤسسة مصغرة حرفية                                                                                                                                                                                                                        |
| الحصول على بطاقة الحرفي                    | إختيار الحرفة - إعداد طلب التسجيل                                                                                                                                                                                                                                         |
| الضرائب والرسوم خلال إستغلال النشاط الحرفي | الضرائب على الدخل (النظام الجزائري، النظام الحقيقي) -<br>الضرائب المهنية (الدفع الجزائي (VF) ، الرسم على النشاط<br>المهني (TAP)، الرسم العقاري على ملكية<br>المباني (TFPB) - الإخضاع على رقم الأعمال (الرسم<br>على القيمة المضافة (TVA) ، نظام الإخضاع على رقم<br>الأعمال |
| الإمتيازات الممنوحة للنشاط الحرفي          | الإعفاء المؤقت (مجال الضرائب المباشرة، مجال الرسوم على<br>رقم الأعمال، مجال التصدير، تخفيض الجباية على الأرباح<br>المعاد استثمارها)                                                                                                                                       |
| الضمان الاجتماعي للحرفيين                  |                                                                                                                                                                                                                                                                           |

<sup>11</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 36-37.

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإستناد على مذكرة شيبان اسيا، 2009، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص.ص 164-168.

### شراء أو كراء محل:

**إمتلاك محل:** إن إمتلاك الحرفي لمحل يمارس فيه نشاطه الحرفي يجعله يلتزم بما يلي:

— دفع حقوق التسجيل بنسبة 5% من مبلغ شراء المحل المصرح به، يقسم بين المشتري والبائع بالتساوي.

— دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 1% من المبلغ الذي صرح به المشتري أي الحرفي.

**تأجير المحل:** تأجير محل مهني لممارسة النشاط الحرفي يكون وفق عقد كما يلي:

— عقد لمدة محددة تدفع من خلالها حقوق الملكية بنسبة 2% من السعر الإجمالي للكراء مرفقة بمختلف المصاريف.

— عقد لمدة غير محددة، يدفع من خلالها حقوق التسجيل بنسبة 5%.

— عقد المحل الإيجاري، يفرض عليه دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 0,5% من سعر التأجير.

**إنشاء مؤسسة مصغرة حرفية:** يستلزم دفع حقوق التسجيل، وحقوق الطابع بنسب ورسوم محددة على الشكل التالي:

— حقوق التسجيل بنسبة 1% من مجموع رأس المال الإجمالي.

— حق الطابع من 20 إلى 60 دج.

**الحصول على بطاقة الحرفي:** <sup>12</sup> يستوجب ما يلي:

**إختيار الحرفة:** يتم إختيار الحرفة التقليدية الخاصة بالشخص حسب قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف التي عرفت تحديثا كبيرا وفق المرسوم التنفيذي (07-339) الصادر في أكتوبر 2007. <sup>13</sup>

**إعداد طلب التسجيل:** بالإضافة إلى إعداد ملف للتسجيل في البلديات، أين سيقوم بممارسة نشاطه، وقبول ورفض الملف يكون على مستوى الغرف الجهوية للصناعة التقليدية، وفي حالة قبول الملف يدفع الرسوم التالية:

— الحرفيون الفرديون ألف دينار جزائري للحصول على البطاقة

— التعاونيات الحرفية ألف و 500 دينار للحصول على نسخة من سجل الصناعة التقليدية والحرف.

— المؤسسات الحرفية ألفين دينار جزائري للحصول على نسخة من سجل الصناعة التقليدية والحرف.

— التبليغ في مدة لا تتجاوز 30 يوما من بدء النشاط الحرفي في قبضة الضرائب الموجود فيها النشاط.

### • الضرائب والرسوم خلال إستغلال النشاط الحرفي:

**الضرائب على الدخل:** إن المداخل التي تكون من خلال ممارسة النشاط الحرفي تدخل ضمن مجال الربح التجاري والصناعي (BIC)، وهو خاضع لنوعين من الالتزامات الضريبية:

— النظام الجزائي: وهو يطبق إذا كان رقم أعمال الحرفيين السنوي لا يفوق ثلاث ملايين دينار.

— النظام الحقيقي: وهو يطبق إذا كان رقم أعمال الحرفيين، يتجاوز ثلاث ملايين دينار، في هذه الحالة الربح يكون ناتجا عن محاسبة يومية.

<sup>12</sup> Chambre nationale de l'artisanat et des métiers, (2002) guide du promoteur dans l'artisanat et les Métiers, imprimerie Zaiache, Mai, p 7.

<sup>13</sup> الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، فيفري 2008، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، مجلة الحرفي، مجلة دورية للصناعة التقليدية، الجزائر، العدد 4، ص 42.

### الضرائب المهنية:

— الدفع الجزائي (VF): عندما يشغل الحرفي أجرا، فإنه ملزم بدفع جزائي على قيمة الأجور المدفوعة بنسبة 6%  
— الرسم على النشاط المهني (TAP): وهي تفرض على مجال بيع المنتوجات، والدفع يكون شهريا أو فصليا، بعد 20 يوم من تحقيق رقم الأعمال.  
— الرسم العقاري على ملكية المباني (TFPB): يفرض هذا الرسم على المحلات المستغلة لممارسة النشاط المهني للحرفي، ونسبتها تختلف باختلاف مساحة المحل.

### الإخضاع على رقم الأعمال:

— الرسم على القيمة المضافة (TVA): إذ أن مبيعات الحرفيين تخضع للرسم على القيمة المضافة.  
— نظام الإخضاع على رقم الأعمال: المبيعات تفوق ثلاثة ملايين دينار، يخضع الحرفي لنظام الدفع الحقيقي، تقل عن ذلك فهي تخضع لنظام الدفع الجزائي.

### • الامتيازات الممنوحة للنشاط الحرفي:

**الإعفاء المؤقت:** يحظى قطاع الصناعة التقليدية الفنية بالأولوية حسب المخطط الوطني للتنمية لسنة 1993، ومنه يتمتع الحرفي بعدة امتيازات جبائية، إذ تستفيد منتجاتها من الإخضاع للمعدل المخفض للضريبة على القيمة المضافة التي تمثل نسبتها 7% بالإضافة إلى عدة امتيازات نذكر منها:

— في مجال الضرائب المباشرة <sup>14</sup>:

الإعفاء من الضريبة على العائد الإجمالي (IRG) لمدة عشر سنوات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من نهاية بناء المحل.

وفي حالة ما إذا كان النشاط ضمن المناطق الخاصة أي التي يراد تنميتها، في هذه الحالة تصبح مدة الإعفاء هي ست سنوات.

— في مجال الرسوم على رقم الأعمال: الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المحلية والمستوردة الموجهة للاستغلال في الحالات التالية:

إنشاء النشاط الحرفي حديثا، النشاط الحرفي يخضع للنظام الحقيقي، توجيه التجهيزات لعمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

في مجال التصدير: إن منتجات الصناعة التقليدية الموجهة للتصدير معفاة من دفع: الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

**تخفيض الجبائية على الأرباح المعاد استثمارها** في مجال الصناعة التقليدية بنسبة 30%.

### • الضمان الاجتماعي للحرفيين:

لتمكين الحرفيين من الاستفادة من تغطية إجتماعية، يلزمون بالإشتراك في المؤسسة المكلفة بالحماية الإجتماعية لغير الأجراء (CASNOS) في مدة أقصاها عشرة أيام من بداية نشاطه المهني، وعلى الحرفيين أن يسجلوا إشتراكهم في الفترة ما بين 1 مارس إلى 1 ماي من كل سنة، وهي تعتمد على قيمة الضريبة على العائد الإجمالي السنوي والأجر الأدنى المضمون، وعلى أساس قاعدة حسابية نجد الوعاء الحسابي الذي يطبق عليه نسبة 15 % للإشتراك <sup>15</sup>.

<sup>14</sup> CNAM, 2002, guide du promoteur dans l'artisanat et les

métiers, op.cit., pp 9-13

<sup>15</sup> CNAM, référence précédente, pp 9-13.

### 3.2 الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

تعد المؤسسات المصغرة الوعاء الفعال في إنشاء مناصب الشغل المنتجة التي تلبي الكثير من المطالب الاقتصادية والاجتماعية حتى أنها تقوم بدعم السوق الوطنية إن واجه أزمة اقتصادية، في حين نجد قطاع الصناعات التقليدية من أهم القطاعات البديلة، ولعله أكثر المشاريع قدرة على خلق الثروة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية، فضلا عما تتميز به من خصائص وما تقدمه من دعم للناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل جديدة، تساهم المشاريع الصغيرة جدا في تغطية السوق والأنماط الاستهلاكية، بحشد الموارد والإمكانات المحلية من مواد أولية، خبرات ومهارات، ما يتيح فرص عمل تسمح برفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمع، ويجسد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي خاصة وأن القطاع يتميز بقيمة مضافة عالية، و دور إستراتيجي في إنعاش الإقتصاد الوطني من خلال:

- **مساهمتها في إيرادات الدولة من الصادرات خارج المحروقات:** قطاع الصناعة التقليدية قطاع إنتاجي

بطبعه يتميز بمردود إقتصادي هام

من خلال توظيف إستثمارات بسيطة، كما أنه يعد قطبا تنمويا حيويا يمكنه إستحداث ديناميكية إقتصادية من خلال تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، ما يجعلها تمتلك قدرة تصديرية وما ينجر عنها من مداخيل تؤثر مباشرة على المستوى المعيشي للحرفيين جراء دخول العملة الصعبة للبلاد وضمان الدول عائدات دائمة تساعد على توسيع الإستثمار.

- **المساهمة في الناتج الداخلي الخام:** مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى تحقق الصناعة التقليدية جزء هاما من

القيمة المضافة، هذه الزيادة

ترتفع نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على الموارد المحلية والعمل اليدوي، ما يسهم في إستدامة ثروة البلاد وزيادتها، وينعكس بالإيجاب على مسار التنمية الاقتصادية.

- **قدرتها على توجيه البطالين وإمتصاص المتخرجين من قطاع التكوين المهني ودمجهم في الشغل**

**ضمن مجالات القطاع:**

كونه قطاع لا يعتمد كثيرا على الآلات، فهو يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة تسد جزء معتبرا من حاجة المجتمع لمناصب الشغل، فإذا ما تم توزيع كل المتخرجين سنويا من مراكز التكوين المهني على الحرفيين المسجلين ليصبحوا صناع أجراء، حسب قدرات كل حرفي، وحسب إمكانيات كل ولاية، يمكن أن يشغل معظم المكونين سنويا من جهة، ومنح كل حرفي مسجل في الغرفة إمكانية إضافية للنجاح والحصول على حرفي متكون ومؤهل في مجال عمله، بإمكانه تأسيس مؤسسته الخاصة به.

- **إمكانيتها في تثمين القطاع السياحي:** للصناعة التقليدية إرتباط وثيق بالسياحة كونها عامل مهم في تنميتها،

فحسب إحصائيات المنظمة العالمية

للسياحة وصل إقتناء منتوجاتها التقليدية من طرف السواح إلى إيرادات تقدر ب 10 % من إيرادات السياحة. ما منح لهذه الحرف والصناعات إهتمام متزايد، وذلك بإجراءات تنظيمية تقنية ومالية، تهدف إلى خلق مناخ مناسب لتنميتها المستدامة، وإدماجها ضمن الأهداف العامة للإنعاش الاقتصادي.

- **التقليل من ظاهرة النزوح الريفي<sup>16</sup>:** من بين أهم السيمات التي تميز قطاع المؤسسات المصغرة وفي مقدمتها قطاع

الصناعة التقليدية والحرف،

<sup>16</sup> صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

إبقاء هذه الحرفة بالأرياف، ما يضمن تغطية الحاجات الأساسية للمستهلكين بهذه المناطق وأخري، إلى جانب الإستغلال الأمثل للموارد البشرية، وبالتالي توزيع الدخل في المحيط الريفي، وهذا كله يصب في مصلحة تحقيق الأهداف الوطنية من خلال إحداث نوع من التوازن في التوزيع الديمغرافي للسكان بين الشمال والجنوب يسمح بتخفيف الضغط والنزوح نحو المدن.

#### 4.2 مشاكل ومعوقات تطور مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

بالرغم من أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يزخر بالعديد من المؤسسات المصغرة والإمكانات التي تؤهله ليلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بالبلاد، إلا أنه و منذ الإستقلال لم يحظى هذا القطاع بالإهتمام والرعاية اللازمة من طرف الدولة ، بل تم الإكتفاء بإحياء قيمته الجمالية والتراثية فقط، حيث ظل يتأرجح بين عدة وصايا ليس لها القدرة على كفائه، فبرزت مؤسسات صغيرة جدا عملت على تطوير نفسها بمجهودات خاصة من هؤلاء الحرفيين أو بدعم من عند الدولة، فيما توجد أخرى للأسف لم تستطع المواصلة أو مازالت تعاني من مشاكل تسييره مالية ومادية ، خاصة و أن جلها تعتمد على مواد أولية مستوردة من الخارج .والآن أصبحت هذه المواد قليلة بفعل إشتداد المنافسة من طرف منتجات الصناعة التقليدية للعديد من الدول. المتفق عليه أن المؤسسات المصغرة ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر تعاني من عدة مشاكل وصعوبات تحد من تطورها ودورها التنموي أهمها<sup>17</sup>:

- تغير البيئة المستمر وعدم إستقرارها، إلى جانب صعوبة مواكب التحولات الاقتصادية أفقد أغلب مؤسسات هذا القطاع المتطلبات الحديثة وقلة تنوع أصنافه؛
- ضعف التشريعات الواضحة في تنظيم العمل وتطويره؛
- جهل أهمية هذه المؤسسات المتناهية في الصغر، والنظرة الدونية من طرف بعض الأشخاص لأصحاب الحرف شجع الإعراض عن ممارسة هذه الأنشطة؛
- تدني مستوى الظروف وبيئة العمل المحيطة بالمؤسسات المصغرة والرعاية الصحية والإجتماعية للعاملين؛ أدى إلى إنعدام الخدمات والاستثمارات الفنية التي تقدم للعاملين داخل هذه المؤسسات، مما عجل بحجرة العديد من النشيطين في هذا القطاع إلى مجالات عمل أسهل وذات مردود أعلى؛
- خصوصية التمويل لمثل هذه المشاريع، فغالبا ما يستعمل القرض المصغر والأغلبية المستفيدين لهم هاجس من الربا؛
- نقص الموارد المالية الذاتية وعسر الحصول على القروض الميسرة، إضافة لمشاكل وصعوبة التمويل للمواد الأولية في توفرها بجودة صحيحة وأسعار مناسبة؛
- ضعف الجانب المتعلق بالتكوين والمرافقة وقلة المراكز المتخصصة، وغلاء كراء المحلات لممارسة هذه المهنة؛ إلى جانب دائمة إقتناء العتاد الضروري لعملية الإنتاج؛
- عدم إتباع سياسة تسويقية واضحة المعالم أدى إلى تراجع وتقهر إنتاج مؤسسات الصناعة التقليدية في الجزائر؛
- ضعف الترويج للصناعة التقليدية إلى جانب أسباب أخرى قلل من عدد السواح الوافدين إلى الجزائر، مما أثر سلبا على المبيعات؛
- قلة البحوث والتوثيق والتسجيل للمؤسسات المصغرة وبأسس علمية وباستخدام التكنولوجيا والإبداع والتطور في العديد من أنواع هذه الصناعات، أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات تعكس العدد الحقيقي لهذه المؤسسات المنشأة على مستوى هذا القطاع من أجل تحسين النوعية والإستغلال الأمثل لهذه الحرفة.

<sup>17</sup> سهيلة عبد الجبار، حاجي كريمة، (2016)، " واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة "، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال (ISSN :2437-0916) - المجلد 02 العدد 01، ص 51.

### 3. واقع المؤسسات المصغرة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان:

تحتوي ولاية تلمسان بمختلف أشكال وأنواع التضاريس السهلية والسهبية والجبلية والساحلية موزعة حسب خصوصيات كل منطقة وما توفره من مواد أولية أكسبها ثروات هي بمثابة وقود للصناعات التقليدية، والتي تعد نشاطاتها مصدر رزق للعديد من الفئات الحرفية في مختلف التخصصات، تسمح بفضل الإبداع والمهارة في الصنع المتميز، " فالتنمية الدائمة لا تبني على التطور الصناعي، بل يغذيها التراث الثقافي وموارد الطبيعة والمهارة اليدوية ". لكن في الوقت الحاضر مؤسسات هذا القطاع لا تساهم إلا بقدر ضئيل جدا من إمكانياتها، نظرا لهشاشتها وحاجتها الدائمة إلى دعم الدولة، مما أثر سلبا على إستمراريتها و عجل بتوقف نشاط العديد منها، و للوقوف أكثر على واقع المؤسسات المصغرة ضمن مجال الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر إرتأينا تسليط الضوء على عينة منها تتمثل في رصد واقع ومساهمة مشاريع هذه الصناعات ومنها الناشطة بولاية تلمسان كونها مؤسسات توفر الإحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين وتساهم في زيادة القدرات الإقتصادية والتنافسية، بالإضافة إلى المساعدة على التصدير وجلب العملة الصعبة للبلاد.

### 1.3 إستراتيجية الجزائر لإعادة بعث ودعم المؤسسات المصغرة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

لتدارك النقص المسجل على مستوى المؤسسات المصغرة وتجاوز الصعوبات والعراقيل التي تحد من هذه الصناعات وضعت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية لترقية مساهمة مثل هذه المنشآت ضمن هذا القطاع التنموي تمثلت في<sup>18</sup>:

- وضع إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق تنمية مستدامة لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرف؛
- إستحداث وزارة ومؤخرا وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة مختصة في تطوير هذه المؤسسات المصغرة، وإستفادة الحرفي من دعم الدولة خاصة مختلف الهيئات المرافقة بفضل بطاقة الحرفي في إطار إحترام القانون؛
- بهدف الترويج لمؤسسات الصناعة التقليدية تم إقتراح من الوزارة المعنية فتح قرية خاصة للحرفيين والصناعة التقليدية مثل القرية الإفريقية؛
- دعم وتعزيز مكانة المؤسسات المصغرة بإبراز أهمية العمل اليدوي المهني على المستوى المحلي والوطني والتشجيع على الإستثمار في هذا المجال لتحفيز الإنتاج بتوعية الجماهير وتظافر كل الجهود سواء حرفيين أو إطارات أو مجتمع مدني أو شركاء إجتماعيين؛
- دعم الحكومة الكامل لهذه الصناعات ومن خلالها مؤسساتها قصد إستحداثها، من خلال تطبيق عدة إجراءات منها تنشيط القطاع السياحي وتفعيل عامل التصدير؛
- إبرام إتفاقية مع مراكز للصناعة التقليدية خاصة شرق أسيا وبرنامج تعاون لفتح مركز في ماليزيا للتسويق؛
- سيشرع في إطلاق مناطق نشاطات عبر أكثر من 500 بلدية مما سيسمح للعديد من الحرفيين تأسيس مؤسساتهم الخاصة بهم والإستفادة من قطع أراضي ذات طابع صناعي والإنطلاق في المشروع في أطر الدعم؛
- تطوير على مستوى كل ولاية غرفة ودار الصناعات التقليدية الجانب التكويني، وإعداد برامج تكوينية ملائمة لتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين وإنشاء معاهد متخصصة في التدريب على الحرف التقليدية؛
- تكثيف أنشطة التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات غرف الصناعة التقليدية للولايات المجاورة من أجل خلق صناعة تقليدية مربحة ورائدة؛
- تليين الجهاز التشريعي والتنظيمي بداية بوضع أمرية تحدد القواعد التي تحكم مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف، مع الأخذ بعين الإعتبار التطورات المتسارعة؛

<sup>18</sup> جلييلة بن العمودي، سمية دربال، جوان (2018)، " سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر"، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02، العدد 01، ص.ص 214-221.

— تزويد وتحسين تموين الحرفيين بالمواد الأولية والتجهيزات والعنادر، مع إعادة النظر في القوانين التشريعية للصانع سواء كان عامل أو صاحب عمل، بمتابعة ظروفه المهنية وسلامته الصحية وحمايته الإجتماعية؛  
— تنمية العمل البيئي والذي يعتبر خصوصية من خصائص هذه الصناعة خاصة في الأرياف؛  
— دعم مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف في مجال التسويق ومرافقة الحرفيين، بتأسيس موقع إلكتروني للحرفيين والبريد السريع، للتعريف بهذه الصناعة في كل الولايات وفتح المجال لمنتوج الصناعة التقليدية، للدخول في الأسواق الداخلية والخارجية والمشاركة في مختلف المعارض الدولية تحت إشراف كل من وزارة السياحة والصناعة التقليدية كباقي البلدان.

**2.3 تطور حركية الحرفيين في مجال التسجيل والشطب على مستوى المؤسسات المصغرة بولاية تلمسان:**  
على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان تتواصل عملية المتابعة الدائمة والمستمرة لوضعية وتطور حركية الحرفيين ونشاطاتهم المختلفة في مجال التسجيل والشطب المؤسساتي، حيث أسفرت هذه العمليات خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2012 و2022 على النتائج التالية:

• **عملية التسجيل:**

خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2012 إلى غاية 31-12-2022 قامت الغرفة بتسجيل 7522 حرفي ينشطون على مستوى مؤسسات مصغرة لمختلف النشاطات الصناعة التقليدية والحرف، منهم 5874 لفئة الذكور، أي ما يعادل نسبة مشاركة الرجال تتجاوز 78%. و1648 لفئة الإناث بنسبة مشاركة نسوية لمختلف النشاطات الحرفية تقارب 22%. وهذا ما يؤكد على أن نسبة مشاركة النساء تبقى دائما ضعيفة مقارنة بنسبة مشاركة الرجال. ويتضح هذا كله جليا من خلال الجدول رقم 03 التالي:

**الجدول رقم 03: إحصائيات الحرفيين المسجلين حسب الميادين الثلاث خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2022-2012.**

| السنوات | الفنية |      | انتاج المواد |      | الخدمات |      | مجموع المسجلين |      | المجموع الكلي |
|---------|--------|------|--------------|------|---------|------|----------------|------|---------------|
|         | ذكور   | اناث | ذكور         | اناث | ذكور    | اناث | ذكور           | اناث |               |
| 2012    | 65     | 76   | 76           | 24   | 318     | 39   | 459            | 139  | 598           |
| 2013    | 77     | 82   | 93           | 16   | 423     | 42   | 593            | 140  | 733           |
| 2014    | 112    | 113  | 115          | 12   | 541     | 46   | 768            | 171  | 939           |
| 2015    | 98     | 95   | 95           | 13   | 527     | 43   | 720            | 151  | 871           |
| 2016    | 140    | 87   | 122          | 8    | 449     | 37   | 711            | 132  | 843           |
| 2017    | 81     | 67   | 67           | 5    | 296     | 47   | 444            | 119  | 563           |
| 2018    | 94     | 92   | 85           | 9    | 291     | 48   | 470            | 149  | 619           |
| 2019    | 81     | 80   | 68           | 10   | 224     | 31   | 373            | 121  | 494           |
| 2020    | 113    | 83   | 87           | 11   | 225     | 30   | 425            | 124  | 549           |
| 2021    | 101    | 144  | 83           | 28   | 301     | 44   | 485            | 216  | 701           |
| 2022    | 138    | 126  | 59           | 23   | 229     | 37   | 426            | 186  | 612           |
| المجموع | 1100   | 1045 | 950          | 159  | 3824    | 444  | 5874           | 1648 | 7522          |
|         | 2145   |      | 1109         |      | 4268    |      | 7522           |      |               |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان الفترة الممتدة بين سنوات 2012 و2022.

من خلال الجدول رقم 03، والذي يظهر تطور عدد الحرفيين المسجلين بالغرفة ونشاطاتهم على مستوى مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان حسب الميادين الثلاثة، نلاحظ أن هناك تفاوت بينهما، إذ نجد أن عدد المسجلين في تخصص الصناعة التقليدية للخدمات يقدر بـ 4268 ما يقارب 57%، وهو يعتبر العدد الأكبر نوعاً ما مقارنة مع المسجلين في تخصص الصناعة التقليدية الفنية المقدر بـ 2145 مسجل ما يعادل نسبة 28%. وأكبر عدد بالنسبة للمسجلين والعاملين في تخصص الصناعة التقليدية لإنتاج المواد المقدر بـ 1109 مسجل حيث تقارب النسبة المئوية 15%.

ويرجح أن يرجع هذا الإرتفاع الجد ملحوظ بالدرجة الأولى في عدد المسجلين والمباشرين أعمالهم على مستوى مؤسساتهم المصغرة بفضل الحملات التحسيسية التي قامت بها الغرفة على المستوى الداخلي والخارجي، والتسهيلات الإدارية المذكورة أسفله:

— تحسيس وتوعية الحرفيين المتوافدين على مصالح الغرفة وتوجيههم نحو الحرف الملائمة لطبيعتهم؛

— إشراك أعضاء الجمعية العامة في تحسيس وإعلام الحرفيين بكل الإجراءات المستجدة التي طرأت على القطاع؛ مع تخصيص فضاءات إعلامية لنشر وإعلام الحرفيين؛

— التنسيق والتعاون مع البلديات، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكذا مديرية السياحة والصناعة التقليدية في تشجيع ذوي الحرف بتسجيل أنفسهم بطريقة رسمية في سجل الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الغرفة إثر الخرجات الميدانية ولاسيما مناطق الظل؛

— التنسيق مع أجهزة الدعم من خلال عمليات التأهيل والتكوين، لإدماج بطاقة الحرفي ضمن ملف المستفيدين من هذا الدعم لإحداث وتحقيق فكرة مشروعهم؛

— تشجيع ومرافقة عدد كبير من أصحاب المهن الممارسين بطريقة غير شرعية إلى تسوية وضعيتهم وتسجيلهم على مستوى الغرفة وبالتالي الحد من السوق الموازية؛

— مساعدة الغرفة الحرفيين بترويج وبيع العديد من منتجاتهم الحرفية عن طريق قاعة العرض، التظاهرات المحلية والوطنية...

— إجبارية صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء عدد كبير من أصحاب المهن بتسجيل أنفسهم على مستوى الغرفة والحصول على بطاقة الحرفي الوثيقة، الرسمية التي تسمح لهم بالاستفادة من الدعم الحكومي وتكملة السنوات المتبقية من أجل تسوية وضعيتهم للإحالة على التقاعد.

#### • عملية الشطب:

الفترة الممتدة بين سنوات 2012 إلى غاية 2022-12-31 أحصت غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان 4039 حرفي مشطوب، منهم 3189 لفئة الذكور، أي ما يقارب 3189 حالة شطب بنسبة 79% لفئة الرجال. و 850 لفئة الإناث بنسبة شطب نسوية لمختلف النشاطات الحرفية تتجاوز 21%.

من خلال هذه الأرقام المذكورة نلاحظ أن نسبة الشطب الخاصة بفئة الإناث لمختلف النشاطات الحرفية هي ضئيلة مقارنة مع تلك الخاصة بفئة الذكور. وهذا ما يؤكد الجدول رقم 04 الموالي:

**الجدول رقم 04: إحصائيات الحرفيين المشطوبين حسب الميادين الثلاث خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2012 و 2022.**

| السنوات | الفنية |      | انتاج المواد |      | الخدمات |      | مجموع المشطوبين |      | المجموع الكلي |
|---------|--------|------|--------------|------|---------|------|-----------------|------|---------------|
|         | ذكور   | اناث | ذكور         | اناث | ذكور    | اناث | ذكور            | اناث |               |
| 2012    | 33     | 20   | 48           | 7    | 108     | 12   | 189             | 39   | 228           |
| 2013    | 37     | 28   | 65           | 3    | 154     | 23   | 256             | 54   | 310           |
| 2014    | 30     | 28   | 54           | 11   | 195     | 28   | 279             | 67   | 346           |

|      |      |      |      |      |     |     |      |     |         |
|------|------|------|------|------|-----|-----|------|-----|---------|
| 404  | 83   | 321  | 20   | 199  | 12  | 64  | 51   | 58  | 2015    |
| 413  | 64   | 349  | 22   | 234  | 6   | 61  | 36   | 54  | 2016    |
| 349  | 80   | 269  | 22   | 184  | 14  | 50  | 44   | 35  | 2017    |
| 403  | 84   | 319  | 29   | 191  | 4   | 68  | 51   | 60  | 2018    |
| 360  | 81   | 279  | 19   | 167  | 12  | 62  | 50   | 50  | 2019    |
| 308  | 62   | 246  | 15   | 146  | 12  | 41  | 35   | 59  | 2020    |
| 415  | 115  | 300  | 29   | 165  | 14  | 64  | 72   | 71  | 2021    |
| 503  | 121  | 382  | 24   | 256  | 15  | 64  | 82   | 62  | 2022    |
| 4039 | 850  | 3189 | 243  | 1999 | 110 | 641 | 497  | 549 | المجموع |
|      | 4039 |      | 2242 |      | 751 |     | 1046 |     |         |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان الفترة الممتدة بين سنوات 2012 و2022.

يتضح من خلال الجدول رقم 04، بأنه بالرغم من كل الإجراءات الإدارية والتحفيزية المقدمة إلا أن عدد المشطوبين في إرتفاع مقارنة بعدد المسجلين، ما يؤكد تعطل العديد من المؤسسات المصغرة على مستوى هذا القطاع وتوقفها عن مزاوله نشاطها وبالتالي غلقها، حيث بلغ عدد المشطوبين على مستوى تخصص الصناعة التقليدية للخدمات 2242 بنسبة تعادل 55%، يليها تخصص الصناعة التقليدية الفنية المقدّر بـ 1046 ما يقارب نسبة 26%، وأقلهم شطب تخصص الصناعة التقليدية لإنتاج المواد بعدد يقدر بـ 751 حيث قاربت النسبة المئوية 19%.

بعد عملية التحري والدراسة على مستوى الغرفة لدى شريحة الحرفيين الراغبين في شطب نشاطهم من سجل الصناعة التقليدية والحرف تبين أن من بين أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إرتفاع نسبة الشطب ترجع إلى:

— عدم إدماج العديد من النشاطات الحرفية المطلوبة ضمن قائمة نشاطات لصناعة التقليدية والحرف المعمول بها: هذا النقص في تفرع النشاطات الحرفية أجبر العديد من الحرفيين شطب أنفسهم على مستوى الغرفة وتوقيف نشاطهم المؤسساتي؛

— الرغبة في الإستفادة من برنامج السكن العمومي الإيجاري؛

— ولوج العديد من الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة والراغبين في الحصول على منحة البطالة شطب بطاقتهم المهنية وفقا للمرسوم التنفيذي، رقم 22-70 الذي يحدد شروط وكيفيات ومبلغ منحة البطالة؛

— عدم الإعتراف بشهادة التأهيل المسلمة من طرف الغرفة لمختلف هيئات الدعم وتشجيع حاملي المشاريع لتسجيل أنفسهم على مستوى السجل التجاري عوض تسجيلهم على مستوى الغرفة؛

— نقص المحلات المهنية وإرتفاع تكاليف الكراء: وعدم الحصول على محلات في إطار برنامج 100 محل من أهم الأسباب التي جعلت الحرفي يشطب البطاقة؛

— عدم تجديد عقود الإيجار: بمجرد إنتهاء مدة عقد الإيجار يضطر بعض الحرفيين التوقف عن ممارسة نشاطهم بسبب رفض صاحب المحل تمديد مدة الإيجار؛

— الإحالة على التقاعد: يضطر العديد من الحرفيين بشطب أنفسهم على مستوى الغرفة وذلك بغية تسوية ملفاتهم الخاصة بالتقاعد؛

— الحصول على منصب عمل: فئة كبيرة من الحرفيين تحصلوا على رأي الموافقة لطلبات الشطب، وذلك لتنصيبهم على مستوى المؤسسات العمومية؛

\_\_ التحول من بطاقة الحرفي إلى السجل التجاري: العديد من الحرفيين وسعو مجال نشاطاتهم إلى نشاطات أخرى مرتبطة بالصناعة والبيع للمنتوجات (نشاطات ثانوية)؛

\_\_ عدم الحصول على المشاريع: أكثرية المسجلين على مستوى سجل الصناعة التقليدية والحرف يفضلون مجال نشاطات الصناعة التقليدية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة وتزيين المباني بما أن هذه الفئة حرمت من المشاريع بسبب عدم الحصول على الكفاءة وجعل الكثير يتخلى عن بطاقة الحرفي والعمل كأجير لدى المقاول.

### 3.3 عدد المدمجين في المؤسسات المصغرة قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان سنة 2022

وفق إجراءات تقنية مضبوطة لحركة نشاطات الغرفة وحركة الحرفين سنة 2022، تم تسجيل عينات مختلفة مدرجة ضمن قوائم المتتمين للمؤسسات المصغرة قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان نذكر منهم:

- **عدد المؤهلين في الغرفة من مجموع المسجلين:** يمثلون الأشخاص المؤهلون والمدرجون على المستوى التمهيني للحرفي وتأهيله كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: نسبة المؤهلين على المستوى التمهيني للحرفي

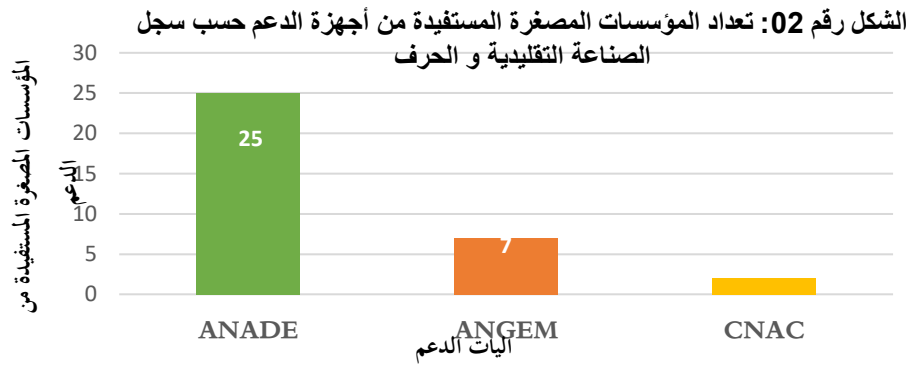


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات غرفة الصناعة التقليدية والحرف تلمسان الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2022.

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن نسبة المؤهلين على مستوى الغرفة والمقدرة بـ 67% هي المستحوذة على مجموع المسجلين بعدد يقدر بـ 408 حرفي، وهذا لافتقار الأشخاص لمستوي تعليمي أو شهادة تتوافق والنشاط المراد مزاولته، مما يفرض على القائمين على الغرفة تكوينهم وتأهيلهم، يليها عدد المتحصلين على شهادة التكوين المهني 182 والمقدرة بـ 30%، ليأتي الدور على عدد المسجلين الحاصلين على شهادة عمل 22 حرفي بنسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنسب الأخرى قدرت بـ 3%.

### ● **الحرفيين المسجلين المستفيدين من آليات الدعم المختلفة ANADE-ANGEM-CNAC:**

لتدعيم وتطوير وترقية الصناعات الحرفية وحمايتها وضعت الحكومة عدة سبل وآليات للمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري، فعلى مستوى ولاية تلمسان إستفاد عدد من المسجلين على مستوى الغرفة سنة 2022 من آليات دعم حكومية قدر عددهم كما هو موضح في الشكل رقم 02 التالي:



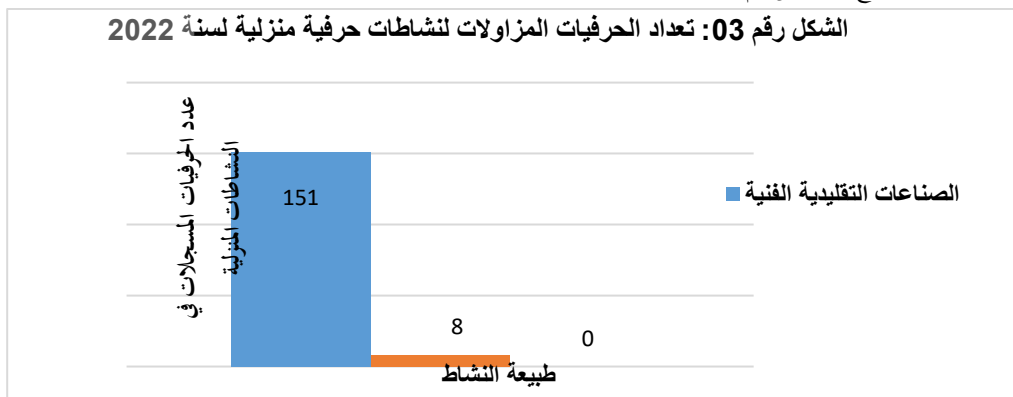
**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات غرفة الصناعة التقليدية والحرف تلمسان لسنة 2022. يتبين من الشكل رقم 02 أن العدد الإجمالي للمستفيدين من الدعم لإحداث النشاط سنة 2022 هو 34 حرفي، بعدما كان عدد المسجلين في نفس السنة 612 و عدد المشطوبين هو 503، و بفارق حسابي نحصل على صافي الناشطين الذي هو 109. و بالتالي نتوصل إلى أنه في سنة 2022 من بين 109 حرفي مسجل ناشط بمؤسسته إستفاد 34 شخص منهم من الدعم موزعين كالتالي: وكالة دعم ANADE: 25 حرفي. وكالة دعم ANGEM: 07 حرفي. وكالة دعم CNAC: 02 حرفي. يعتبر هذا العدد من المستفيدين ضئيل مقارنة بعدد الناشطين، ويمكن أن يرجع هذا الإعراض عن تلقي الدعم من هذه الوكالات إلى المعتقد الديني (الربا)، أو حتى الضغوطات الممارسة من طرف هذه الوكالات على المستفيدين ومنها كثرة الإجراءات الإدارية وطول وقت الانتظار، فيما يفضل آخرون ميزة وخصائص كل وكالة لما يتماشى مع أعمارهم ومصالحهم الشخصية.

• **عدد الحرفيين ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلين في سجل الصناعة التقليدية والحرف**

تم تسجيل على مستوى الغرفة سنة 2022. 12 حرفي ذوي الاحتياجات الخاصة، منهم 04 حرفيين و 08 حرفيات ينشطون في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وأهم ما يمكن قوله على هذه الشريحة من المجتمع أنها مهمشة في هذا القطاع، بالرغم من الوعود والامتيازات المقدمة من طرف الدولة إلا أنها غير كافية.

• **عدد النساء الحرفيات الممارسات لنشاطات حرفية في البيت (الميادين الثلاثة)**

العديد من النساء يفضلن ممارسة أنشطتهن الحرفية في بيوتهن، حيث أحصت الغرفة 159 حرفية سنة 2022 في مختلف الميادين الثلاث كما هو موضح في الشكل رقم 03:



**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات غرفة الصناعة التقليدية والحرف تلمسان لسنة 2022. من خلال الشكل رقم 03 نسجل أن عدد النساء الحرفيات الممارسات لمختلف الأنشطة بالبيت الجدد في غرفة تلمسان سنة 2022. ميدان الصناعة التقليدية الفنية بلغ 151 حرفية، و 08 في ميدان الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، أما فيما يخص الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات لم يتم أي تسجيل، ويرجع هذا الإقبال على هذه النشاطات والتفاوت بين مختلف الميادين إلى أسباب نذكر منها: ملائمة وقدرة ممارسة هذه النشاطات من طرف النساء الماكثات بالبيت، توفر المواد الأولية وخاصة المحلية وبسعر متناول، سهولة تسويق المنتج نوعا ما وتحصيل أرباح تغطي الأقساط... الخ...

#### 4.3 عدد مناصب الشغل الحقيقية المحدثة خلال سنة 2022 ومقارنتها بسنة 2021 بولاية تلمسان

تستطيع مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف تعبئة اليد العاملة بصفة كبيرة وبتكاليف بسيطة، بحكم أن المنتج الجزائري مميز خاصة في مجال " صناعة الحلويات التقليدية، خياطة الألبسة التقليدية، طبخ الخبز التقليدي..."، ما جعلها تكتسب مكانة قوية في أنشطة المجتمع الجزائري، فهي مصدر للثروة بمدخيلها وإنشاء لمناصب الشغل. ويمكن ملاحظة عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية تلمسان سنة 2022 من خلال:

#### • عدد مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2022:

أسفرت عملية التسجيل خلال سنة 2022 على المساهمة في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة وتوفير مناصب شغل قدرت بـ 1687 منصب شغل جديد موزعين على النحو التالي:

#### الجدول رقم 05: عدد مناصب الشغل لسنة 2022 حسب طبيعة النشاط

| طبيعة النشاط                    | عدد التسجيلات لسنة 2022 | عدد مناصب الشغل الجديدة |
|---------------------------------|-------------------------|-------------------------|
| الصناعة التقليدية الفنية        | 264                     | 977                     |
| الصناعة التقليدية لإنتاج المواد | 82                      | 205                     |
| الصناعة التقليدية للخدمات       | 266                     | 505                     |
| المجموع                         | 612                     | 1687                    |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات غرفة الصناعة التقليدية والحرف تلمسان لسنة 2022. يتبين لنا من خلال الجدول رقم 05 أنه تم إحصاء 612 حرفي مسجل على مستوى الغرفة خلال هذه السنة موزعين على مختلف الميادين الثلاث. كما أن هذه النشاطات الحرفية تشغل 1687 أجير، إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر عدد مناصب الشغل الحقيقية المحدثة لسنة 2022 سجل في ميدان الصناعة التقليدية الفنية 977 منصب، يليه ميدان الخدمات 505 منصب، وأدنى عدد في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد 205 منصب، ويبقى العدد المتوسط لهذه المناصب يخص لصناعة التقليدية للخدمات.

#### ملاحظة:

إن تقدير مناصب الشغل الحقيقية التي ينشئها قطاع الصناعة التقليدية يتم من خلال عملية حسابية تقوم على الأساس التالي:  
\_ الصناعة التقليدية الفنية: 264 \_ الصناعة التقليدية لإنتاج المواد: 82 \_ الصناعة التقليدية للخدمات: 266

عدد مناصب الشغل:  $264 \times 3.7 = 977$ . عدد مناصب العمل:  $82 \times 2.5 = 205$ . عدد مناصب العمل:  $266 \times 1.9 = 505$ .

كما نشير إلى أن الأعداد (1.9، 2.5، 3.7) مؤشرات مناصب الشغل مقدمة من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية بالجزائر.

#### • عدد مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2022 حسب الجنس

تختلف عدد مناصب الشغل حسب طبيعة الجنس (ذكور، إناث)، وذلك لنوعية النشاط الممارس ومدى قدرة الحرفي على إتقانه، والجدول رقم 06 الاتي يوضح تباين عدد مناصب الشغل حسب الجنس وتوزيعها على مختلف ميادين النشاط:

**الجدول رقم 06: عدد مناصب الشغل المنشأة حسب طبيعة الجنس**

| مجموع مناصب العمل |      | عدد التسجيلات لسنة 2022 |      | طبيعة النشاط                     |
|-------------------|------|-------------------------|------|----------------------------------|
| إناث              | ذكور | إناث                    | ذكور |                                  |
| 466               | 511  | 126                     | 138  | الصناعة التقليدية الفنية         |
| 58                | 147  | 23                      | 59   | الصناعة التقليدية لإنتاج المواد  |
| 70                | 435  | 37                      | 229  | الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات |
| 594               | 1093 | 186                     | 426  | المجموع                          |
| 1687              |      | 612                     |      | المجموع الكلي                    |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الجدول رقم 08.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن عدد مناصب الشغل الجديدة للذكور لسنة 2022 بلغ 511 منصب مقارنة بفئة الإناث الذي بلغ 466 منصب، أي بزيادة قدرها 45 منصب شغل جديد، خاصة بميدان الصناعة التقليدية الفنية. وأما بالنسبة لعدد مناصب الشغل الجديدة للإناث المحدثه لنفس السنة نشاط الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات سجلنا تراجع حاد مقارنة بفئة الذكور حيث بلغ عدد مناصب تشغيلهم 435 منصب، بزيادة قدرها 365 منصب شغل جديد. أخيرا وبالذات ميدان الصناعة التقليدية لإنتاج المواد بلغ عدد المسجلين لسنة 2022 فئة الذكور 147 منصب شغل، فيما بلغ عدد المسجلين على مستوى مناصب الشغل فئة الإناث 58 منصب بفارق يقدر بـ 89 منصب. ما يعني أن عدد مناصب الشغل الجديدة الخاصة بالذكور تبقى دائما أكبر من تلك الخاصة بالإناث، حيث تقدر نسبة عدد المناصب المنشأة للذكور 65%، أما عن المنشأة للإناث فتقدر بنسبة 35% أي هناك تجاوز بحوالي الضعف، وبالرغم من ضعف هذه نسبة، يبقى نمو التسجيل لفئة النساء في تطور مقارنة بالسنوات الماضية. إذ يحتل ميدان الصناعة التقليدية الفنية من حيث خلق وتوفير هذه المناصب المرتبة الأولى، تليه الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات وأخيرا الصناعة لإنتاج المواد. وعليه واستنادا على ماسبق، وكحوصلة لكل الإحصائيات المسجلة خلال سنتي 2021 و 2022 والتي تتضمن كل تسجيل وإنشاء لمؤسسة مصغرة على مستوى غرفة تلمسان، حسب ميدان النشاط، الجنس، ومناصب الشغل المحدثه. يمكن إحصاء عدد مناصب الشغل الحقيقية المحدثه خلال سنة 2022 ومقارنتها بسنة 2021 بالولاية وفق الجدول رقم 07 أدناه:

**الجدول رقم 07: عدد مناصب الشغل الحقيقية المحدثه سنة 2022 ومقارنتها بسنة 2021**

| المجموع |     |     | الميادين                         |      |      |                                 |       |      |                          |       |      | السنة |
|---------|-----|-----|----------------------------------|------|------|---------------------------------|-------|------|--------------------------|-------|------|-------|
|         |     |     | الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات |      |      | الصناعة التقليدية لإنتاج المواد |       |      | الصناعة التقليدية الفنية |       |      |       |
|         |     |     | مناص ب الشغل                     | إناث | ذكور | مناص ب الشغل                    | إن اث | ذكور | مناص ب الشغل             | إن اث | ذكور |       |
| 1841    | 216 | 485 | 656                              | 44   | 301  | 278                             | 28    | 83   | 907                      | 144   | 101  | 2021  |
| 1687    | 186 | 426 | 505                              | 37   | 229  | 205                             | 23    | 59   | 977                      | 126   | 138  | 2022  |

|     |    |     |     |    |     |     |    |     |     |    |    |         |
|-----|----|-----|-----|----|-----|-----|----|-----|-----|----|----|---------|
| 352 | 40 | 91  | 116 | 81 | 53  | 483 | 51 | 14  | 188 | 27 | 23 | المجموع |
| 8   | 2  | 1   | 1   |    | 0   |     |    | 2   | 4   | 0  | 9  |         |
| -   | -  | -   | -   | -  | -   | 73- | -  | -   | 70  | -  | 37 | الفرق   |
| 154 | 30 | 59  | 151 | 07 | 72  |     | 05 | 24  |     | 18 |    | السنو   |
|     |    | 89- |     |    | 79- |     |    | 29- |     | 19 |    | ي       |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الجداول رقم 03، 09، 08.

نستخلص من الجدول رقم 07 أعلاه أن عدد المسجلين في ميدان ص.ت الفنية في سنة 2022 قد إرتفع مقارنة بسنة 2021 بمقدار 19 حربي، مما يعني إنشاء جديد لمؤسسات مصغرة اخري في هذا القطاع، كما أنه سجلنا زيادة في مناصب الشغل المستحدثة بمقدار 70 منصب سنة 2022، بعدما كان عددها في سنة 2021، 907 منصب. وأما بالنسبة لعدد المسجلين الجدد في ميدان ص.ت للخدمات فقد سجلنا إنخفاض بين السنتين بمقدار (-79) مسجل، وتوفير 505 منصب شغل سنة 2022 فقط، في حين بلغ العدد 656 سنة 2021. مما يعني انه هناك قرابة (-151) مؤسسة صغيرة جدا قد توقفت او شطبت، كذلك فيما يخص ميدان ص.ت لإنتاج المواد لاحظنا إنخفاض في عدد المسجلين مقارنة بين السنتين بمقدار (-29) وتوفير 278 منصب شغل سنة 2021 في حين بلغ العدد 205 سنة 2022 بتراجع قدره 73 منصب شغل. مما يعني كذلك ان عدد المؤسسات المصغرة في هذا الميدان في حالة فشل.

وتقييم كلي لما هو مدون في الجدول أعلاه توصلنا إلا أن عدد مناصب الشغل الحقيقية المحدثة في ولاية تلمسان سنة 2022، بلغ 1687 منصب و1841 منصب سنة 2021، بتراجع قدره (-154) منصب شغل كفارق بين السنتين، موزعين على الميادين الثلاثة.

فبالرغم من كل العمليات التحسيسية التي تقوم بها الغرفة مع مختلف الهيئات والقطاعات ذات الصلة والخزجات الميدانية ولاسيما مناطق الظل، وكذا التنويه في كل فرصة ومناسبة على التعريف بمختلف أجهزة الدعم المختلفة، والتسهيلات المقدمة لا يزال هذا القطاع يتخبط في مشاكل تحد من فاعلته، ويسجل إرتفاع حاد لشطب العديد من المؤسسات المصغرة، نتائج تعتبر بعيدة عما سطر له من أهداف بخصوص إستدامة مثل هذه المشاريع، مما يستوجب التدخل العاجل والفعال من طرف الدولة وبدل المزيد من الإستحداثات المواكبة للتغير المستمر.

### 5.3 تفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا لمدي أهمية إستدامة المؤسسات المصغرة ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف كضرورة مرحلية من مراحل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية تلمسان إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن:

"الهدف الأساسي لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف هو إعداد مؤسسات مصغرة ناجحة تستطيع البقاء والإستمرار في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة". وهذا ما سجلناه من دعمها من طرف الدولة ومحاوله منحها دورها الحقيقي في حركية التنمية الوطنية من خلال برامج وإستراتيجية شاملة وطويلة المدى تتوقف على تضافر جهود السلطات العمومية، هيئات دعم القطاع، وكذا الحرفيين على حد سواء. أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي كانت صياغتها كالتالي:

"ترقى المؤسسات المصغرة المنشأة في مجال قطاع الصناعات التقليدية والحرف للدور التنموي المطلوب منها". قمنا بنفيها كون هذه المؤسسات الصغيرة جدا وأمام الوضعية الراهنة لها في الجزائر عامة ومؤسسات ولاية تلمسان عينة دراستنا ، والتي رغم تحقيقها نتائج جيدة في السنوات الأخيرة إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، فحالات الشطب والإغلاق لازالت مرتفعة جدا حيث سجلنا 4039 حالة شطب مقابل 7522 حالة تسجيل و إنشاء الفترة الممتدة بين سنوات 2012 و 2022 ، إلى جانب تهميش الكثير من الفئات و غياب العديد من النشاطات على مستوى هذا القطاع، ناهيك عن أن هذه المؤسسات مازالت تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تمنعها من القيام بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### خاتمة:

تؤدي المؤسسات المصغرة المنشأة ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف ، و المباشرة نشاطها على المستوى الوطني دورا هاما في عملية التنمية في المجتمعات المحلية، من خلال قدرتها على تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية متباينة، فمساهمتها في التنمية الاقتصادية تتجلى من خلال قدرتها الكبيرة على إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، كما يمكنها أن تساهم في الإنتاج المحلي والدخل العام، فضلا عن كونها مساهما رئيسيا في ازدهار السياحة بالبلد وتوفير العملة الصعبة من خلال مساهمتها التسويقية الفعالة في ذلك. إن الخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات، إلى جانب فعالية إستدامة مشاريعها تجعلها منفذا تنمويا لإستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بطريقة عقلانية، والتي يمكن التعويل عليها من خلال ترفيتها وضمان التمويل للحرفيين إلى جانب المرافقة والمتابعة والتسويق، كأسس و مؤشرات نجاحها و إستمرارها في هذا المجال. إلا أن مثل هذه المشاريع في الجزائر لا زالت تعاني من عدة صعوبات ، و الحفاظ على الحرف اليدوية داخل المؤسسات المصغرة يحتاج إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات، فمن الضروري تضافر جهود الدولة وأفراد المجتمع لتدعيم وتطوير وترقية هذا القطاع وحمايته من الإندثار، لأن قوة قطاع الصناعة التقليدية والحرف تكمن في نشاط وقوة مؤسساته المصغرة وإستدامتها.

قصود المساهمة في حل بعض إشكالات إستدامة المؤسسات المصغرة ضمن هذا القطاع في الجزائر تقترح الدراسة بعض التوصيات:

— إن الإستثمار في رأس المال البشري هو الخيار الإستراتيجي الأنسب للإرتقاء بأداء المؤسسات المصغرة وإستدامتها؛  
— إحراز مستويات عالية من الأداء داخل المؤسسات المصغرة يحقق من خلال موارد بشرية مدربة وكفاءات قادرة على الابتكار والتميز؛

— توفير وكالات وآليات دعم مالية متخصصة مواكبة لمختلف التحولات دون فوائد للحرفيين توافق مبادئ وثقافة الجزائريين؛  
— إنشاء أكثر للمؤسسات المصغرة لا يعني بالضرورة تحقيق قاعدة إنتاجية متنوعة بل يستوجب تطوير هذه المؤسسات في مختلف القطاعات والعمل على إستدامتها.

### قائمة المراجع:

#### الكتب:

1. Paolo Baracchini( 2004), **Guide de la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001**, 2ème édition, presse polytechniques et universitaires ramandes, Italie, p 3.
2. Chambre nationale de l'artisanat et des métiers, (2002) , **guide du promoteur dans l'artisanat et les Métiers**, imprimerie Zaiache, Mai, p 7.
3. CNAM, 2002, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, op.cit., pp 9-13

#### مقال في مجلة:

1. ميمون الطاهر وغلاب فاتح، (2017)، "إطار مقترح للتقرير المحاسبي عن إستدامة المؤسسات الاقتصادية". مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية 1 (1)، ص 224.
2. محمد غنيم عثمان وأبو زنت ماجدة، (2008)، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة". مجلة دراسات 35(1)، ص.ص 172-180.
3. بوزيداوي محمد. (2015). "الاستدامة على مستوى المؤسسات رهان أم تحدي". المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية 2 (1). ص 175.
4. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، فيفري 2008، " نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد"، مجلة الحرفي، مجلة دورية للصناعة التقليدية، الجزائر، العدد4، ص 42.
5. جلييلة بن العمودي، سمية دربال، جوان (2018)، "سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر"، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02، العدد 01، ص.ص 214-221.

6. سهيلة عبد الجبار، حاجي كريمة، (2016)، "واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال (ISSN :2437-0916) -المجلد 02 العدد 01، ص 51.

**مقال منشور في ملتقى:**

1. العايب، ع. ا، وابن عبد الله، أ، 2017، الملتقى الوطني حول ستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. "إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: السياق والتحديات". الوادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي / الجزائر، ديسمبر (06-07)، ص 04.

**منشور وزاري:**

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2005، الأمر رقم 96 - 01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 هـ الموافق ل 10 يناير 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ص.ص 35-37

**رسالة ماجستير او دكتوراه**

1. صديقي شفيقة، (2002)، "دفع صادرات الزراي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الصفحات 55، 65، 73.
2. جلييلة، ب. أ، (2012)، "إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010"، مذكرة ماجستير . ورقة :جامعة ورقلة، ص 03.
3. شيبان اسيا، 2009، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص.ص 164-168.